مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي لدول شمال إفريقيا
دراسة حالة: (تونس، ليبيا، مصر)

أ. شوقي جباري
كلية الاقتصاد / جامعة أم البواقي . الجزائر
أ. محمد محجوب الحداد
كلية الاقتصاد/ جامعة مصراتة. ليبيا

الملخص:

لقد جعلت ظاهرة العولمة وثورة المعلومات والاتصالات العالم قرية صغيرة، حيث أزالت كل القيود والحواجز بالأخص فيما يتعلق بحرية انتقال رؤوس الأموال واليد العاملة والسلع والخدمات. ويشكل الاستثمار الأجنبي المباشر في هذا المجال أحد أهم آليات انتقال رؤوس الأموال الأجنبية، إذ شهد تطورا ملحوظا نتيجة للدور الحيوي الذي يلعبه في الرفع من القدرات الإنتاجية، وبالتالي زيادة معدلات النمو والتشغيل بالإضافة إلى الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة المصاحبة له، وأنماط التسيير المتطورة، وكذا تأهيل المورد البشري، مما يؤدي إلى تعظيم المكاسب بالنسبة للقطر المضيف

وتأسيسا عما سبق، تحاول هذه الورقة البحثية معالجة مشكلة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في دول شمال أفريقيا (تونس، ليبيا، مصر)، وذلك من خلال إلقاء الضوء على طبيعة العلاقة بين متغيري الدراسة على مستوى النظرية الاقتصادية، ثم دراسة هذا الأثر باستخدام المنهج الكمي متخذة الحيز الزمني الممتد من سنة 1986الى غاية 2008 نظرا للاستقرار الذي شهدته تلك الدول في هذه الفترة.

وقد خلصت الدراسة إلى نتيجة هامة مفادها أن أثار الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي كانت متباينة بين اقتصاديات دول الدراسة، حيث بينت الدراسة القياسية حجم الآثار الايجابية للاستثمارات الأجنبية المباشر على الناتج المحلي الإجمالي لكل من تونس وليبيا، بالمقابل كانت أثاره سلبية بالنسبة لمصر.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، النمو الاقتصادي، نموذج سولو، نموذج هارود دومار، الاستثمار المحلي، نقل التكنولوجيا.

Abstract:

The phenomenon of globalization and the revolution in information and communications have made world a small village, where removed all restrictions and barriers, particularly with regard to the free movement of capital, labor, goods and services.

The foreign direct investment in this area one of the most important mechanisms of transmission of foreign capital, as witnessed remarkable development as a result of the vital role it plays in raising the productive capacity,

thereby increasing growth rates and operating as well as to take advantage of modern technology associated with it, and patterns of governance developed, as well as human resource training, which leads to maximize gains for the host Country.

Based foregoing, this paper try address the problem of the impact of FDI on economic growth in the countries of North Africa (Tunisia, Libya, Egypt), and through the shed light on the nature of the relationship between the variables of this study at the level of economic theory, and then study this effect using quantitative approach taken in the period (1986 – 2008) seeing that of the stability of these countries Witnessed in this period.

Finally, this study concluded an important result that raised the foreign direct investment on economic growth differentiated between the economies of the study, where the study showed the standard size of the positive effects of foreign investment direct GDP for each of Tunisia and Libya, On the other hand was raised negative for Egypt.

Key words: foreign direct investment, economic growth, Solow's model, Harrod Domar's model, domestic investment, transfers of technology.

المقدمة:

لقد تغيرت وجهة نظر دول العالم النامي للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أصبحت مسألة استمالته من القضايا الضرورية والحاسمة وغير قابلة للنقاش، إذ اندفعت جلها في سباق محموم للبحث عن طرق وآليات لاجتذابه، فقد بات يشكل سوقا تنافسيا على نحو مطرد، لذا يتعين على الدول النامية العمل بجدية لتوفير الأرضية الخصبة للاستفادة منه في دفع عجلة التنمية، من خلال توفير الحوافز والمؤسسات والضمانات الفاعلة التي تؤدي إلى تحسين المناخ الاستثماري وتوفير عوامل لتوطينه، وإلا واجهت خطر خسارة إحدى مفاتيح النمو الاقتصادي.

وتأسيسا لما سبق، لم تتوانى الدول النامية على تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر لسد الفجوة بين معدلات الادخار والاستثمار المحلي، حيث تشير الإحصائيات أن تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية على سبيل المثال قد عرفت خلال عام 2005 تطورا ملحوظا , فحسب البيانات الصادرة عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، بلغ إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية خلال عام 2005 حوالي 38 مليار دولار، مقابل 22 مليار دولار عام 2004 , أي بزيادة نسبتها نحو 75% وقد بلغت القيمة التراكمية للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول الثلاث (ليبيا؛ تونس؛ مصر) خلال الفترة (1986- 2008) ما يقارب : 87,289.60 مليون دولار، استقطبت منها مصر ما نسبته 69% من

الإجمالي التراكمي للدول الثلاث، تلتها تونس بنسبة 17% من الإجمالي التراكمي للدول الثلاث، ثم ليبيا بنسبة 14% من الإجمالي التراكمي.

والحقيقة أن المتمعن في هذه الإحصائيات يتساءل عن مدى جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في خدمة أغراض التنمية الشاملة في الدول النامية، فليس كل استثمار أجنبي في كل الظروف له اثر ايجابي على النمو والتنمية الاقتصادية بحسب ما تشير إليه بعض الدراسات الحديثة،[1] هذا الجدل حول دور الاستثمار الأجنبي جذب اهتمام الباحثين لدراسة اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي .

من خلال العرض السابق يتضح أن هنالك اندفاعا واضحا من قبل الدول النامية عامة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر. وعليه يمكن بلورة المشكلة البحثية في السؤال التالي:

ما هو أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي للدول المضيفة (ليبيا – تونس – مصر) ؟

وتهدف الدراسة إلى:

- التعرف على حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول (ليبيا ،تونس ومصر) بقصد التعرف على أثرها في تطوير هيكل الاقتصاد لتلك الدول؛
- تحديد مدى نجاعة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دفع النمو الاقتصادي لدول الدراسة(ليبيا وتونس ومصر) ، قصد الإسهام في فك دائرة الجدال القائم حول حجم الآثار الايجابية أو السلبية التي يحملها الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد للدولة المضيفة؛
- محاولة تقييم مدى فاعلية السياسات والإجراءات المتخذة من طرف دول الدراسة(ليبيا وتونس ومصر) لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال معرفة درجة تأثيرها السلبي أو الايجابي على النمو الاقتصادي؛
- تقديم اقتراحات لدول الدراسة(ليبيا، تونس ومصر) بغية تسديد خطاها في الاستفادة من الاستثمار الأجنبي المباشر، بالأخص في مجال تهيئة وتحسين المناخ الاستثماري الذي تشير معظم الدراسات البحثية أنه العامل الأكثر تحكما في عملية جذب الاستثمارات للدول المضيفة.

---

[1]- *Jallab Mustapha , Patrick Monnet ,Sandretto Rene (2008) , **"Foreign Direct Investment , Macroeconomic instability and Economic growth in MENA Countries"**, working paper, June.*

- Petruskevice Alina(2011), ***FDI and Development in Transition Economies,*** *working paper, Belarus State Economic University, Belarus. daadpartnership. htw-berlin.de/.../Petrushkevich_**FDI_and_Development**.pdf.*

ولتحقيق هذه الأهداف استخدمت الدراسة المنهج التحليلي الكمي والكيفي، وذلك من خلال تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو الاقتصادي، لكل من ليبيا وتونس ومصر، وسوف يتم لهذا الغرض بناء نموذج قياسي وتقدير معلماته واختبارها اعتمادا على بيانات السلاسل الزمنية للفترة (1986– 2008) والتي سيتم تجميعها من خلال النشرات الإحصائية والاقتصادية الرسمية والتقارير الدورية الصادرة بهذا الخصوص . وتماشيا مع مقتضيات المعالجة الرصينة والمتأنية للموضوع المطروق، فقد تم تقسيم هذه الدراسة على النحو التالي:

- ✓ المبحث الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر؛
- ✓ المبحث الثاني: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي؛
- ✓ المبحث الثالث: تطور الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو الاقتصادي في دول الدراسة (ليبيا، تونس، مصر).

المبحث الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر:

إن مسألة الوعي بدور الاستثمار الأجنبي في تطوير الاقتصاد الوطني لم تبرز في معظم الدول النامية إلا في فترة الثمانينات، هذه الفترة التي توفرت فيها ظروف المناخ الاستثماري الذي يشجع الاستثمارات الأجنبية، ومن بين العوامل الأساسية التي شجعت على توفير هذا المناخ هي أزمة المديونية، ونقص القروض البنكية تجاه البلدان النامية، هذا من جهة، ومن جهة ثانية هو اعتراف هذه البلدان النامية بالدور المتزايد للاستثمار الأجنبي وإيجابياته فيما يتعلق بتحويل ونقل التكنولوجيا وتحسين التسيير وتطوير المنافسة.

1-مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر:

تعد عملية تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إحدى السمات الرئيسة لظاهرة العولمة المالية، بالإضافة إلى كونها مصدراً مهماً من مصادر التمويل الخارجي اللازم لتمويل برامج ومشاريع التنمية الاقتصادية في البلدان النامية، فإذا كان الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة حديثة كمصطلح، إلا أنها كمفهوم تعود إلى منتصف القرن التاسع عشر وقد تحدث عنها الاقتصاديون الأوائل على أنها حركة رأس المال . وخلال العقود الأولى من القرن العشرين وفي ظل سيادة قاعدة الذهب فقد تحكم في حركة رأس المال ميزان المدفوعات والميزان التجاري، وأثناء ذلك سيطر وتحكم وصدر رأس المال كل من فرنسا وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية وهولندا وبلجيكا وسويسرا والسويد.[2]

وعلى العموم لقد تعددت التعاريف والنظريات المفسرة لهذا النوع من الاستثمارات الأجنبية، وأهم ما جاء في هذا المجال من التعاريف الصادرة عن الهيئات والمنظمات الدولية يمكن إجماله فيما يلي:

يعرّف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه توظيفات أجنبية في موجودات رأسمالية ثابتة في دول معينة كما ورد في منشورات الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD). وإن الاستثمار الأجنبي المباشر ينطوي على علاقات طويلة الأمد تعكس منفعة المستثمر في دولة أخرى يكون له الحق في إدارة موجوداته، والرقابة العليا من الدولة الأجنبية، أو من دولة الإقامة أياً كان المستثمر فرداً أم شركة" أم مؤسسة".[3]

وللأغراض الإحصائية فقد حدد صندوق النقد الدولي (FMI) الاستثمار الأجنبي بأنه "مباشراً إذا أمتلك المستثمر الأجنبي (10%) أو أكثر من الأسهم العادية أو القوة التصويتية لحملة الأسهم لشركة مساهمة، أو ما يعادلها للشركات غير المساهمة"[4].

---

[2] ثريا علي حسين الورفلي، **محددات نمو الاستثمار الأجنبي المباشر : الدروس المستفادة**، بحوث ومناقشات المؤتمر الذي نظمته هيئة تشجيع الاستثمار تحت عنوان " نحو مناخ استثماري أفضل "، ليبيا، طرابلس، 2006، ص2.

[3] *UNCTAD, **Investment regimes in the Arab word ISSUES and policies**, united nation, New York & Genève, 2000, p.15.*

[4] *UNCTAD **, world Investment Report 2004 : The shift Towards services** , Geneva and new York , 2004 . p 345 .*

أما المنظمة العالمية للتجارة (OMC) فقد عرفت الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه نشاط يحدث عندما يمتلك مستثمر مقيم في بلد ما (البلد الأم) أصولاً إنتاجية في بلد آخر (البلد المضيف) بقصد إدارتها.[5]

كما عرفته منظمة التعاون للتنمية والاقتصاد (OCDE): على أنه الاستثمار لأغراض بناء علاقات اقتصادية دائمة تسمح بإمكانية ممارسة تأثير فعال إدارياً.[6]

ويتضح من التعاريف أعلاه أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو استثمار حقيقي طويل الأجل في أصول إنتاجية يرافقه نقل أصول مادية وغير مادية ويعني ضمناً أن المستثمر الأجنبي يمارس درجة مهمة من التأثير على المشروع المقام في بلد آخر غير بلده الأم.

كما تجدر الإشارة أن أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر لا تتوقف عند كونه مصدرا لتمويل المشاريع، بل تتعدى إلى كونه إطارا يتم من خلاله نقل تكنولوجيا الإنتاج، والمهارات، والقدرة الابتكارية والأساليب التنظيمية والإدارية، بالإضافة إلى أنه يتيح فرصة الدخول لشبكات التسويق الدولية، ويمكن للشركات المحلية والاقتصاديات المستقبلة الاستفادة من منافع الاستثمار الأجنبي المباشر إذا كانت البيئة مواتية. إذ كلما عظمت روابط الإمداد، والتوزيع بين الشركات الفرعية الأجنبية والشركات المحلية، زادت قدرات الشركات المحلية على السيطرة على الآثار الجانبية غير المقصودة الناشئة عن وجود الشركات الأجنبية.[7]

2-محددات الاستثمار الأجنبي المباشر:

عموما، يمكن حصر العوامل التي تستطيع الدولة المضيفة، أي المستقبلة للاستثمارات أن توفرها، لكي تصبح محطة ووجهة تستقطب المستثمرين الأجانب فيما يلي:

2-1. المحددات الأساسية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر: وتنقسم هذه المحددات بدورها إلى:

- **توفر الاستقرار السياسي:** يمثل توفر الاستقرار السياسي شرطا أساسيا وضروريا، بهدف ضمان ديناميكية سريعة ومستمرة لانسياب الاستثمارات الأجنبية، إذ يحفز الاستقرار السياسي المستثمر الأجنبي ويقلل من

[5] هناء عبد الغفار، **الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية الصين أنموذجاً**، بيت الحكمة، بغداد، 2002، ص14.

[6] *ESCWA , **The Role of Foreign Direct Investment In Economic Development In Escwa Member Countries** , U . N, New York, 2000, p 14.*

[7] عبد السلام أبو قحف، **اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2003، ص ص: 426- 423.

مخاوفه ويفتح له آفاقا رحبة أمام صناعة الأرباح. ومن بين أهم العوامل المؤثرة على المناخ السياسي يمكن ذكر ما يلي:[8]

- النمط السياسي المتبع من حيث كونه نظاما ديمقراطيا أو ديكتاتوريا.
- رأي وموقف الأحزاب السياسية المحلية تجاه الشراكة الأجنبية .
- درجة الوعي السياسي من حيث التعامل مع الشركات الأجنبية والمساهمة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- **الاستقرار الاقتصادي:** من الصعب الفصل بين الاستقرار الاقتصادي والسياسي فهما وجهان لعملة واحدة، حيث يتمثل الاستقرار الاقتصادي في تحقيق جملة من التوازنات الكلية، بهدف توفير الفرص الملائمة لنجاح الاستثمار، كما يرتبط الاستقرار الاقتصادي بدرجة وضوح السياسات الاقتصادية المنتهجة في القطر المضيف، وطبيعة السياسة النقدية ومدى كفاءة الجهاز المصرفي والمالي، والضمانات المرتبطة بإمكانية تحويل الأرباح واستغلالها، وكذلك استقلال التعريفة الجمركية واعتدالها في ظل معدلات تضخم مقبولة، إذ يشكل التضخم عاملا حاسما في تشويه الحقائق الاقتصادية أي تثبيط عملية التنمية بشكل عام.[9]
- **الإطار التشريعي والتنظيمي:** إن عملية تفعيل الاستثمارات إجمالا تستلزم تهيئة الأطر القضائية والأنظمة التشريعية التي تمنح المستثمر حرية التملك للمشاريع، وعادة ما يستدعي تحقيق هذا المسعى وقتا طويلا، مما يوجب التزام سياسي حقيقي من قبل الدولة قصد إقرار هذه القوانين في زمن يعد قياسي وضمان أقل قدر من المعوقات الاستثمارية، ويشمل الإطار التشريعي والتنظيمي للاستثمار ما يلي:[10]
  - وجود قانون موحد للاستثمار يتصف بالوضوح والاستقرار والشفافية.
  - سهولة إجراءات الحصول على ترخيص الاستثمار والتعامل مع الجهات الرسمية .
  - وجود نظام قضائي مستقل، يتمتع بالقدرة على تنفيذ القوانين والتعاقدات، وحل المنازعات الناشئة بين المستثمر والدولة المضيفة بالكفاءة العالية والنزاهة المطلوبة.

---

[8] محمد قودري، **أثر المشروعات المشتركة في تحسين مستوى الأداء الاقتصادي**، الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية وتعظيم مكاسب الاندماج في الحركية الاقتصادية العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2001، ص7.

[9] عبد المجيد قدي، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمناخ الاستثماري**، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، 8-9 أفريل 2002، ص ص 145-146.

[10] أمير حسب الله محمد، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية**، الدار الجامعية، القاهرة، 2004-2005، ص 37.

- وجود ضمانات كافية تقي المستثمر وتبدد مخاوفه من كل أنواع المخاطر وتزرع بدلها الطمأنينة، وتزيد من فرص حصوله على العوائد الاستثمارية المجزية، وتشمل المخاطر التي من الممكن أن يتعرض لها المستثمر في هذا المجال: التأمين، المصادرة، فرض الحراسة، نزع الملكية سلب حرية تحويل الأرباح إلى الخارج وحرية حركية رأس المال دخولا وخروجا، بالإضافة إلى أهمية وجود نظام حماية حقوق الملكية الفكرية.....الخ.

2-2. المحددات التكميلية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر:

أ- الرشوة والبيروقراطية والفساد الإداري: إن وجود الشفافية في المعاملات، وعدم وجود الرشوة، يعدان عنصرين هامين بالنسبة إلى الشركات المستثمرة والدول المضيفة، لذلك فانتشار هذا الوباء يؤدي إلى القضاء على التنافسية والمعاملة العادية، ويؤدي أيضا إلى نفور المستثمر الأجنبي. كما تؤدي ظاهرة البيروقراطية إلى تعدد وطول الإجراءات الإدارية، مما لا يسمح بتفعيل عملية سير الإجراءات الإدارية المرتبطة بالاستثمارات.

ب- حجم السوق ومعدل نموه: إن حجم السوق المحلي وإمكانية النفاذ إليه، وكذلك القدرة الشرائية الخاصة بالسكان واحتمالات نمو تلك المتغيرات بل ونمو الاقتصاد ككل، كلها تشكل المعايير الرئيسة التي تستخدمها الشركات متعددة الجنسيات في تقدير مدى صلاحية البلد المضيف للاستثمار الأجنبي المباشر.[11] لأن الاستثمار الأجنبي المباشر يبحث عن الأسواق التي توفر له مزايا في مجال وفرة الحجم والنطاق، وكذلك فأن سيطرة المستثمر الأجنبي على الأسواق الجديدة تمكنه من زيادة قوته التنافسية، كما أن درجة نمو السوق وإمكانية الوصول من خلالها للأسواق الإقليمية الأخرى تشكل عنصر جذب للاستثمار الأجنبي المباشر.

ج- توافر الموارد البشرية المؤهلة: تستعمل الشركات العالمية تقنيات إنتاج عالية ومتطورة ذات قيمة مضافة عالية وبالتالي توفير عرض عمل منخفض التكلفة وبتأهيل ضعيف لا يعتبر عنصرا جاذبا للاستثمار، وعليه يجب على الدول المستقطبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة التأثير على مستوى كفاءة المورد البشري من خلال رفع نسب التعليم، وزيادة الاهتمام بالتدريب المهني بالشكل الذي يؤدي إلى زيادة مهارة اليد العاملة.

د-نوعية الهياكل القاعدية : تتمثل هذه الهياكل القاعدية في الطرقات والجسور والموانئ والمطارات والاتصالات، ومن الواجب على القطر المضيف أن يعمل على توفير هياكل ذات جودة عالية، لأن تدفق السلع والخدمات والمعلومات مرهون بمدى صلاحية وتوفر هذه الهياكل القاعدية كما ونوعا، إذ تسهم هذه الهياكل في تقليل التكاليف الأولية للاستثمارات، وتضمن الانطلاق القوي والسريع للمشاريع الاستثمارية. [12]

---

[11] مركز المشروعات الدولية الخاصة. **الاستثمار الأجنبي المباشر**، طبعة منقحة، واشنطن،2005 ، ص ص 25-26.

[12] عبد المجيد قدي، **مرجع سابق**، ص147.

هـ- توفر نسيج من المؤسسات المحلية الناجحة: الذي يفتح الفرصة أمام الشركات العالمية للقيام بعمليات الاندماج والتملك التي تبلغ حوالي نصف حجم الاستثمار الأجنبي المباشر سنويا.كما أن خوصصة المؤسسات تجذب المزيد من المستثمرين الأجانب ومن مزايا توفر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو قيامها بدور المورد للمؤسسات الكبيرة عن طريق عمليات الإسناد والمقاولة من الباطن التي تسمح بتخفيض التكاليف الثابتة للمؤسسات الكبرى.

و- الحوافز المالية والتمويلية: لقد شهدت فترة التسعينات من القرن الماضي تسابق محموم بين الكثير من الدول من أجل مراجعة أنظمتها المالية من أجل تحفيز الشركات المتعددة الجنسيات على الدخول للاستثمار فيها، حيث وصل عدد الدول التي سلكت هذه الطريق 83 دولة سنة 1977، وكنتيجة للنتائج الباهرة التي حققتها الدول التي عملت على تعديل نظامها المالي، فقد ازدادت أهمية الحوافز المالية والتمويلية كآلية محفزة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر بالأخص لدى الدول المتقدمة.[13]

[13] سرمد كوكب الجميل، **الاتجاهات الحديثة في مالية الأعمال الدولية**، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، 2000، ص176.

المبحث الثاني: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي

ومن بين النظريات التي تناولت بالشرح أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي يمكن ذكر ما يلي:

1 – نظرية كينز (نظرية الطلب الكلي):

"باختصار شديد ركز (كينز) على جانب الطلب الكلي لتحديد مستوى الدخل التوازني ويرى أن أي تغير في حجم الإضافات (الاستثمار– الإنفاق العام– الصادرات) يكون له أثر مباشر على حجم الطلب الكلي في الاقتصاد، وبالتالي يؤثر سلبا أو إيجابا في حجم الناتج وإجمالي الصادرات."[14]

ويصف (كينز) من خلال مفهوم المضاعف أن حدوث تغير معين في حجم الإضافات (الاستثمار مثلا) سيؤدي إلى إحداث تغير أكبر منه في حجم الدخل أو الناتج وفي نفس الاتجاه (علاقة طردية)، وذلك من خلال الآثار الاقتصادية غير المباشرة للاستثمار.[15]

2– نموذج (سولو– سوان)

يقوم هذا النموذج على فرضية الاستمرار في استخدام المزيد من العمل ورأس المال طالما أن التكاليف الحدية أقل من العوائد الحدية وحتى يتم التساوي بينهما. ونظرا لأن الدول النامية تتسم بندرة رأس المال لكل عامل، فان الإنتاجية الحدية لرأس المال تكون مرتفعة، مما يشجع على انتقال رأس المال من الدول الغنية إلى النامية.

والجدير بالذكر أن "**سولو**" قد ركز في تحليله على الاستثمار في رأس المال البشري المعبر عنه بنسبة الطلاب في الجامعات والعملية التكنولوجية المعبر عنها بالإنفاق على البحوث والتطوير، وتكمن أهمية العاملين السابقين في تحفيز النمو داخل الدول المضيفة النامية بصفة خاصة، وعلية يمكن القول أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعوض الدول النامية عن الندرة في هذين العاملين، وتعتبر هذه النقطة هامة بالنسبة لهذه النظرية لأنها قد

---

[14] عمر عثمان زرموح، عبدالله ابراهيم فائد، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي لدول شمال أفريقيا (حالة ليبيا وتونس ومصر)للفترة (1986–2005)**، بحوث ومناقشات المؤتمر الذي نظمه معهد التخطيط تحت عنوان " الاستثمار الأجنبي الفرص والمحاذير "، ليبيا، طرابلس، 2007، ص6

[15] أبدجمان، **الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة**، ترجمة وتعريب: محمد إبراهيم منصور، دار المريخ للنشر، الرياض– المملكة العربية السعودية، 1999، ص ص 294–295.

ميزتها عن سابقتها التي أولت اهتمامها بالاستثمار في رأس المال البشري فقط دون اخذ التقدم التكنولوجي بعين الاعتبار.[16]

ولقد بينت الكثير من الدراسات التي اعتمدت في نهجها على هذه النظرية، أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر على مستوى الدخل فقط ولا يؤثر على النمو في المدى الطويل، ويكون الاستثمار الأجنبي المباشر محفزا للنمو في الأجلين القصير والطويل إذا أثر على التكنولوجيا المصاحبة له أو نمو نسبة العمل/ السكان والتي تعتبر من العوامل الخارجية.

وفي ذات السياق توصلت إحدى الدراسات التي اختبرت نموذج **سولو** للنمو ضمن الاقتصاد التايواني، وبالاعتماد على دالة كوب دوكلاس إلى أن نسبة مساهمة كل من رأس المال المادي ورأس المال البشري في زيادة الدخل بلغت 32% ،29 % على الترتيب، كما نتج على زيادة الاستثمار في رأس المال البشري حدوث تحسن في البحوث والتطوير والتقدم التكنولوجي، ومن خلال ما تقدم لا يمكن بأي حال من الأحوال تجاهل فكرة نموذج "سولو" القائمة على أهمية رأس المال البشري والتقدم التكنولوجي في خلق نمو اقتصادي متواتر.[17]

3- نموذج هارود-دومار:

"حاول نموذج هارود-دومار أن يحدد معدل النمو التوازني، أي ذلك المعدل الذي يضمن الاستمرار في تحقيق التشغيل الكامل لموارد المجتمع، ويتحقق ذلك عند تساوي جانبي العرض والطلب بالمجتمع , وتستمر المحافظة على المعدل التوازني إذا تساوى معدل التغير للجانبين عبر الزمن"،[18] ويقوم هذا النموذج على افتراض أن الإنتاج لأي وحدة اقتصادية سواء كانت شركة أو صناعة أو اقتصاد ككل يعتمد على كمية رأس المال المستثمر في تلك الوحدة، وقد تم صياغة أفكار هارود –دومار في شكل معادلة تظهر كما يلي:

بحيث:S يمثل الادخار المحلي، K: معامل رأس المال أو نسبة رأس المال / الناتج، ويقيس إنتاجية رأس المال أو الاستثمار اللازم لتوليد وحدة واحدة من الدخل. [19]

---

[16] جمال محمود عطية عبيد، **تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي:دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري**، رسالة دكتوراة في اقتصاديات التجارة الخارجية، غير منشورة، جامعة حلوان، مصر، 2002، ص ص 122-124.

[17] Y.Hsing & W.J.Hsieh, ***Testing the Augmented Solow Growth Model The Case Of Taiwan***, Risec, Vol44, NO.3, 1997, pp 602-605.

[18] عمر عثمان زرموح وآخر، **مرجع سابق**، ص ص 6-7

[19] محمد صالح تركي القريشي، **علم اقتصاد التنمية**، الطبعة الأولى، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص ص 91-93.

من خلال هذا النموذج تبرز أهمية كل من رأس المال (محلي ،أجنبي) والادخار المحلي في تحفيز النمو، ونظرا لأن الادخار يتسم بالانخفاض (خاصة في الدول النامية)، الأمر الذي يوضح أهمية الاستثمار الأجنبي (مباشر غير مباشر) لسد الفجوة بين الادخار المحلي والاستثمار المحلي إذ يتعين على الدول التي تعاني من انخفاض في مدخراتها المحلية الاختيار بين البدائل الآتية:

- التنازل عن معدل النمو المستهدف؛
- رفع المدخرات المحلية عن طريق رفع سعر الفائدة على الودائع؛
- اللجوء إلى الاقتراض المحلي أو /والخارجي؛
- تشجيع تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى داخل أراضيها باستخدام الحوافز المختلفة وتحقيق مزيد من الاستقرار في اقتصادياتها وتهيئة البيئة المناسبة للاستثمار الأجنبي.

ويلاحظ أن البديل الأول يعد غير منطقي لأن أي دولة في العالم لا يمكنها الرضا بمعدل نمو منخفض يزيد من قيمة السخط الاجتماعي ويهدد استقرارها ،أما البديل الثاني فيواجه العديد من الصعوبات إذ قد يؤدي إتباعه إلى حدوث تأثير سلبي على الاستثمار المحلي (في حالة رفع سعر الفائدة)؛ بما يؤثر سلبا على الرفاهية، أما البديل الثالث فهو يحمل الدولة أعباء باهظة لخدمة الدين بالشكل الذي يؤثر سلبا على رفاهية الأجيال القادمة، أما البديل الرابع فقد أصبح مطروحا بقوة لدى اقتصاديات الدول النامية، لاسيما في ظل المزايا التي يتمتع بها الاستثمار الأجنبي المباشر بالخصوص تأثيره الايجابي على النمو الاقتصادي.[20]

وصفوة القول أن التحليل النيوكلاسيكي للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الدول المضيفة ينحصر في أهمية دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحفيز النمو الاقتصادي من خلال قدرته على تعويض الدول المضيفة عن نقص المدخرات المحلية نتيجة لانخفاض معدل النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى الدور الفعال الذي يقوم به في تحفيز الاستثمار المحلي، وذلك بالشكل الذي يحفز على مزيد من النمو في القطر المضيف، كما يظهر التأثير الضمني وغير المباشر للاستثمار الأجنبي المباشر في إحداث التقدم التكنولوجي في الدول المضيفة عن طريق الاستثمار في المعدات الرأسمالية الجديدة المصاحبة للاستثمارات الأجنبية، مما سيؤدي إلى زيادة الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج بالتبعية (**ضمن دالة سولو**).

4- التفسير الحديث للعلاقة

لقد توسع تحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي ليشمل مجالات تنحصر في:

[20] جمال محمود عطية عبيد، **مرجع سابق**، ص ص 127-128.

4-1. الاستثمار الأجنبي المباشر وعوائد التقدم التكنولوجي:

في الأدبيات الاقتصادية قد تكون عملية نقل التكنولوجيا، الآلية الرئيسية التي من خلالها توجد ذريعة لتواجد شركات أجنبية يكون لها بالغ الأثر الايجابي في اقتصاديات الدول النامية المضيفة. وتعتبر الشركات المتعددة الجنسيات المصدر الرئيسي للبحث والتطوير في العالم المتقدم، ومستوى التكنولوجيا المتواجد لديها بشكل عام أعلى مما كانت عليه في البلدان النامية. لذلك تعد الشركات المتعددة الجنسيات قادرة على توليد تأثير كبير جدا في التكنولوجيا.

وتجدر الإشارة أن عملية نقل التكنولوجيا ونشرها تجري من خلال أربع آليات مترابطة:الروابط الرأسية والتي تنشأ بين الموردين أو المشترين في البلد المضيف؛ الروابط الأفقية مع الشركات المنافسة أو المكملة لنفس الفرع، وهجرة العمالة الماهرة،وأخيرا تدويل البحث والتطوير. ومن أجل تحقيق تأثير إيجابي بشكل واضح في حالة الروابط العمودية، يستلزم الأمر وجود روابط خاصة مع منابع الموردين وأماكن العمل في البلدان النامية، وكذا عمل الشركات متعددة الجنسيات على توفر المساعدة التقنية والتدريب وغيرها من المعلومات لتحسين جودة المنتجات والبائعين. وفي ذات السياق فإن العديد من الشركات متعددة الجنسيات يساعدون الموردين المحليين على شراء المواد الخام والسلع الوسيطة وتحديث أو تحسين مرافق الإنتاج.[21]

لقد ركزت العديد من الدراسات لمنظمة التعاون للتنمية والاقتصاد (OCDE) على الدور الذي يقوم به الاستثمار الأجنبي المباشر على التصنيع والنمو الاقتصادي في الدول النامية المضيفة، إذ تم إجراء عدة دراسات على الصين وماليزيا وسنغافورة وتايلاند. إذ بينت تلك الدراسات أن النمو الاقتصادي في تلك الدول تأثر بالتغيرات في السياسة المحلية التي تتجه إلى إحلال نظام السوق، وتحرير قواعد وقيود الاستثمار.كما توصلت إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر اثر على النمو الاقتصادي من خلال استقطاب رأس المال المادي والتكنولوجيا الحديثة، حيث ترتب على التكنولوجيا زيادة تنافسية الشركات المحلية في الأسواق العالمية.

وأكد Hong في هذا المجال، من خلال دراسة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في كوريا مدى تأثير نقل التكنولوجيا والمهارات الإدارية المصاحبين له، وقد أوضحت الدراسة نجاح قطاع الإنتاج الكوري في تحفيز النمو الاقتصادي من خلال استفادته من التكنولوجيا والمهارات الإدارية من جراء تدفق المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر.[22]

---

[21] OCDE , ***L investissement direct étranger au service du développement Optimiser les Avantages Minmiser les couts***, synthese,2002,P14.

[22] K, Hong, ***Foreign capital and Economic Growth in Korea 1970-1990***, 1997,pp 79-88

4-2.الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الخارجية:

شهدت بداية الثمانينات ومنتصف التسعينات نموا في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر بدرجة تفوق معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي العالمي والتجارة العالمية، إذ يشير التقرير الصادر عن منظمة الأنكتاد UNCTAD عام 1997 أنه خلال منتصف التسعينات فان مبيعات الفروع الأجنبية للشركات متعددة الجنسيات قد فاقت قيمة التجارة الدولية بما يزيد على 27%.[23]

وعلى العموم يحدث الاستثمار الأجنبي المباشر تأثيره على التجارة بفعل حزمة الأصول الملموسة وغير الملموسة التي تصاحب الشركات متعددة الجنسيات إلى الدول المضيفة، إذ عندما يتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المضيفة يكون مصحوبا بموارد تتسم بعدم المنافسة التجارية مثل التكنولوجيا والعمالة الماهرة وإمكانية الدخول إلى شبكات الإنتاج الدولية، بالإضافة إلى العلامات التجارية المختلفة.[24]

ولمعرفة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التصدير ينبغي التفرقة بين الأثر المباشر والأثر غير المباشر ويتمثل الأثر المباشر، في زيادة صادرات شركات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الأسواق الخارجية، نظرا لما تمتلكه من تكنولوجيا حديثة، ومعرفتها بخبايا السوق الدولية، ومهاراتها التسويقية العالية التي تمكنها من إبرام عقود التصدير إلى الخارج. وتنعكس المزايا التي تتمتع بها شركات الاستثمار الأجنبي المباشر إيجابا على القطر المضيف، إذ تؤدي إلى انتشار التكنولوجيات الحديثة إلى الهياكل الإنتاجية والمنافسين المحليين، بالإضافة إلى إحلال الواردات، وتعزيز القدرة التصديرية، وسد العجز التمويلي، وتحفيز ودعم النمو الاقتصادي بشكل عام.[25]

أما بالنسبة للأثر غير المباشر على الصادرات والنمو فيرجع إلى مجموعة من المزايا المصاحبة للاستثمار الأجنبي بالنسبة للشركات المحلية من خلال:[26]

- نقل المهارات الإدارية إلى الدول المضيفة، ونقل التكنولوجيا الحديثة في مجال الإنتاج التصديري إلى الشركات المحلية وبالشكل الذي يؤدي إلى تغيير الخصائص التكنولوجية للمنتجات المحلية وعناصر الإنتاج؛

---

[23] رضا عبد السلام، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية مع التطبيق على مصر**، دار الإسلام للطباعة والنشر، 2002، ص89.

[24] *UNCTAD,**International Investment Agreement Multilateral Framework on Investment**, March 2000, p2.*

[25] *E.Vergnaud, **Investissements directs étrangers analyse des tendances récentes,** Bulletin édité par les Etudes economiques-BNPParibas,Paris,December2005 ,pp 36-38.*

[26] جمال محمود عطية عبيد، **مرجع سابق**، ص 142.

- استفادة الشركات المحلية من حلقات الاتصال التي تمتلكها الشركات المتعددة الجنسيات في الأسواق الخارجية، بالأخص أن عملية التصدير تكلفها تكاليف باهظة ترتبط بقدرتها على تقديم منتج تنافسي، وإدارة السوق الدولية، والقدرة على التوزيع وتقديم خدمات ما بعد البيع.

فيما يتعلق بالدراسات التطبيقية في هذا المجال فقد أوضح Thomsen في دراسته عام 1999 وبالتطبيق على دول الآسيان ،أن خبرة دول الآسيان في الاستثمار الأجنبي المباشر أظهرت نجاحا في التأثير الايجابي على زيادة صادراتها الأمر الذي أدى إلى إحداث النمو الاقتصادي في تلك الدول ،إذ لوحظ تضاعف صادرات الدول الأربع كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي منذ عام 1982 مع وجود اختلافات سنوية ضئيلة في الاتجاه طويل الأجل ،كذلك تزايدت الصادرات في بعض القطاعات التصديرية مقارنة بغيرها من القطاعات بسبب اختلاف مقومات كل قطاع تصديري، وبالتالي أظهرت الدراسة قوة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات إذ تزايدت الصادرات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية الثمانينات من 30,5% إلى 2,6% فيما بين عامي 1989،1992 بفعل دور الشركات متعددة الجنسيات في زيادة صادراتها وبصفة خاصة في المنتجات الالكترونية، إذ أصبحت تايلاند تاسع دولة في العالم في تصدير أجهزة الكمبيوتر خلال التسعينات.[27]

أما عن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على واردات الدولة المضيفة فيلاحظ أن الواردات التي كانت الدولة المضيفة تقوم باستيرادها قبل قدوم الاستثمار الأجنبي المباشر قد لا تقوم باستيرادها أو تنخفض وارداتها من تلك المنتجات عند قدومه، وينطبق ذلك أيضا على الواردات من المنتجات النهائية والتي يتم إنتاجها بواسطة فروع الشركات المتعددة الجنسيات ،أما الواردات من المنتجات الوسيطة والرأسمالية فيتوقع زيادتها ،خاصة في حالة عدم إمكانية الحصول عليها من السوق المحلي للدولة المضيفة، بالتالي تبدو العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة في الدول المضيفة في غاية التعقيد الأمر الذي يجعل الوصول إلى مبدأ عام في غاية الصعوبة.[28]

4-3 الاستثمار الأجنبي والاستثمار المحلي:

تشير النظرية الاقتصادية إلى أن زيادة الاستثمار المحلي تؤدي إلى زيادة الدخل حسب علاقة المضاعف، ومن ثم زيادة معدل النمو والعكس ونفس الشيء ينطبق على الاستثمار الأجنبي المباشر بوصفه جزاء لا يتجزأ من الاستثمار الإجمالي للقطر المضيف.

---

[27] S.Thomsen, ***Southeast Asia the Rol of foreign Direct Investment Policies in Development***, Working Papers on International Investment,OCDE,1999,pp 25-26.

[28] زكية أحمد مشعل، زياد محمد أبو ليلي، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي : دراسة تطبيقية على الأردن**، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد23، العدد(1)، يونيو2007، ص7.

والجدير بالذكر أن هنالك توجه قد ساد لدى المستثمرين الأجانب، إذ أصبحوا يلجئون إلى تمويل جزء من استثماراتهم المباشرة عن طريق الاقتراض من السوق المحلي للدولة المضيفة من مؤسسات، وبالتالي فان جزء من المدخرات المحلية يتم توجيهه إلى الاستثمار الأجنبي المباشر الأمر الذي يترتب عليه حرمان المستثمرين المحليين منها، ونتيجة لذلك تنشأ إحدى المشاكل المرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر تتمثل في مدى مزاحمة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المحلي، بمعنى آخر هل الاستثمار الأجنبي المباشر له اثر مثبط ؟ أم اثر تحفيزي للاستثمار المحلي؟ كما يطلق على تلك العلاقة بأثري الإحلال والتكاملية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي في الدولة المضيفة.[29]

وينشأ الأثر الإحلالي نتيجة لقدرة الشركات المتعددة الجنسيات على إخراج الشركات المحلية من السوق في القطر المضيف، بسبب أن معظم أصول الشركات متعددة الجنسيات وفروعها في الدول المضيفة تنطوي على تكنولوجيات متقدمة ومهارات إدارية، وقنوات لتسويق المنتجات دوليا، وخصائص جودة وعلامات تجارية. ويؤثر هذا الإحلال سلبا على معدل النمو الاقتصادي في الدول المضيفة (بفرض ثبات العوامل الأخرى المؤثرة على النمو الاقتصادي)، أو على الأقل تثبيط ذلك المعدل.أما بالنسبة للأثر التكاملي فينشأ في حالة كون الدولة المضيفة تمتلك شركاتها المحلية تكنولوجيا متقدمة أو أن الشركات المحلية في الدول المضيفة لديها القدرة على إحلال التكنولوجيا الحديثة محل القديمة، وأما الاستثمار الأجنبي المباشر فيتم تمويله من خلال رؤوس أموال أجنبية، وهذا الأثر يحفز على مزيد من النمو الاقتصادي في الدول المضيفة.[30]

وحسب دراسة شاملة قام بهاBosworth & Collins، بهدف معرفة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي، حيث تمت دراسة درجة تأثير شكل التدفقات في رؤوس الأموال الأجنبية على الاستثمار المحلي في 58 دولة نامية و18 دولة تمثل الأسواق الناشئة خلال الفترة (1978-1995)، وبينت أن للاستثمار الأجنبي المباشر، تأثير أقوى على الاستثمار المحلي مقارنة بالقروض والاستثمار بالمحفظة،إذ أن كل دولار من الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى زيادة الاستثمار المحلي بنسبة 80% بالنسبة للدول النامية، و90% بالنسبة للدول الصاعدة.[31]

وعلى النقيض من ذلك توصلت دراسة" إيمان عطية ناصف" التي أعدت على الاقتصاد المصري خلال الفترة (1980-2000)، إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر قد أثر سلبا على الاستثمار المحلي، إذ أن زيادة

---

[29] محمد قويدري، **تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآفاقها في البلدان النامية مع الإشارة إلى الجزائر**، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2005، ص 48.

[30] جمال محمود عطية عبيد، **مرجع سابق**، ص 148.

[31] F.Sachwald et S.Perrin, ***Multinationales et développement le rôle des politiques nationales***, éd Magellan, Paris, 2003, pp 26-27

الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 1 % تؤدي إلى انخفاض الاستثمار المحلي بنسبة 0.23%، وأرجعت ذلك إلى أن الاستثمارات الوافدة إلى السوق المصرية اتجه الجانب الأكبر منها لتغطية احتياجات السوق المحلي، مما أثر سلبا على الشركات المحلي.[32]

4-4 الاستثمار الأجنبي المباشر والمورد البشري :

إن نقل التكنولوجيا من الشركة الأم للفروع العاملة في الدول المضيفة لا يتجسد فقط في الآلات والمعدات والبراءات، ولكن ينطوي أيضاً على نقل للمهارات الإدارية والفنية والتدريب لعناصر العمل من البلد المضيف، بل لا يقتصر الانتقال لتلك المهارات على العاملين في الشركة ذاتها، وإنما يمتد إلى العاملين في الشركات المحلية التي تتعامل مع تلك الشركة الأجنبية .

وقد أكدت الكثير من الدراسات المعدة عن الصين على الدور المحوري لنقل التكنولوجيا من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر في عملية النمو المبهرة التي شهدتها الصين خلال العقدين الأخيرين، فقد ترتب على نقل التكنولوجيا الارتقاء بمستوى الإنتاجية على مستوى الاقتصاد الصيني ككل، وكذا على مستوى كفاءة أداء العنصر البشري. وفي دراسة هامة أجريت على عدد من الدول من بينها الهند لوحظ أن هناك فرصة كبيرة لنقل التكنولوجيا من خلال هجرة العاملين من الشركات الأجنبية العاملة بالهند للعمل في شركات وطنية، أو لإنشاء شركات خاصة بهم كما هو الحال في صناعة البرمجيات الهندية.

وقد ذكرت بعض الدراسات أن الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في الارتقاء بالعنصر البشري بصورتين، الأولى وهي المساهمة المباشرة من خلال التدريب داخل العمل أو إرسال العامل للتدريب في الخارج، والطريقة الثانية هي مساهمة غير مباشرة وذلك لأن الشركات دولية النشاط عندما تقوم بالاستثمار والتوسع يؤدي هذا إلى زيادة معدل النمو، وهو ما يؤدي إلى زيادة عوائد أو إيرادات الدولة سواء من هذه الشركة (الضرائب) أو من غيرها، وهو ما يدفع بالحكومات إلى المزيد من الإنفاق على التعليم والتدريب[33].

---

[32] محمد قويدري، **مرجع سابق**، ص49.

[33] راجع أكثر: رضا عبد السلام، **الاستثمار الأجنبي المباشر كآلية لتقليص آثار سياسات التحول الاقتصادي على سوق العمل: "دروس من التجارب العالمية وخاصة التجربة الماليزية"**، دون دار للنشر، الكويت، مارس 2006.

- M. Blomstrom & A. Kokko, ***Human Capital and Inward FDI***, CEPR Research Network on FDI and MNC Funded by the European Commission, Paper No. 167, 2003.
- S Mattthew., "***Does Inward Foreign Direct investment Contribute to Skill Upgrading in Developing Countries?***", CEPA Working paper No. 8, 2002.
- B.Sumon et al., ***Determinants of employment Growth at MNEs: Evidence from Egypt, India, South Africa, and Vietnam***, Discussion paper No. 1272, Institute for the Study of labor, Germany, 2004.

المبحث الثالث:

تطور الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو الاقتصادي في دول الدراسة (ليبيا، تونس، مصر)

1- الإطار التحليلي:

بلغت القيمة التراكمية للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول الثلاث (ليبيا؛ تونس؛ مصر) خلال الفترة (1986- 2008) ما يقارب 87, 289.6 مليون دولار، استقطبت منها مصر ما نسبته 68.81% من الإجمالي التراكمي للدول الثلاث غير أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى مصر اتسمت بالتذبذب والتباين الكبيرين من سنة إلى أخرى كما هو واضح بالجدول رقم (1)، أما عن خارطة توظيف تلك الاستثمارات فقد تباينت بين مناطق جغرافية معينة (القاهرة –الإسكندرية – بور سعيد ....الخ) وكذا قطاعات اقتصادية معينة (الصناعة – السياحة – الخدمات....الخ) طبقا لما تتطلبه قضية التنمية الشاملة والمتوازنة؛ تلتها تونس بنسبة 16.81% من الإجمالي التراكمي للدول الثلاث وقد تميزت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى تونس بأنها أكثر نمطية واستقرارية من تلك التدفقات إلى باقي دول الدراسة كما هو واضح بالجدول رقم (1)، أما عن خارطة توظيف تلك الاستثمارات فقد تشعبت كثيرا، ومع ذلك فقد كان تركيز الحكومة التونسية على تلك المشروعات والصناعات الموجهة للتصدير خصوصا في قطاعات الصناعة، والسياحة، والفلاحة والصيد البحري. ثم ليبيا بنسبة 14.31% من الإجمالي التراكمي هذا وقد كان جل تلك الاستثمارات في ليبيا متركزاً في قطاع النفط خصوصاً في الفترة التي سبقت العام 2000.[34]

ويعرض الجدول رقم (1) التالي التدفق الصافي الإجمالي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى اقتصاديات كل من (ليبيا؛ تونس؛ مصر)، (بالمليون دولار) ومعدلات نموها السنوية خلال الفترة (1986- 2008) .

[34] عيسى محمد الفارسي وسليمان سالم الشحومي،"**البيئة الملائمة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة للاقتصاد الليبي**"، المؤتمر الوطني حول الاستثمار الأجنبي في الجماهيرية العظمى، هيئة تشجيع الاستثمار، طرابلس- ليبيا، 2006، ص62.

الجدول رقم(1): الاستثمار الأجنبي المباشر الثابت لدول (ليبيا– مصر– تونس)
خلال السنوات (1986–2008) الوحدة: مليون دولار

السنة	ليبيا	تونس	مصر	الإجمالي بالمليون دولار	معدل النمو *
1986	177.00	63	1114	1,353.50	----
1987	98.00	92	1016	1,206.30	-10.88
1988	98.00	62	1259	1,419.00	17.63
1989	125.00	78	1236	1,439.20	1.42
1990	159.00	75	1125	1,358.70	-5.59
1991	180.00	125	1152	1,457.00	7.23
1992	165.00	379	1140	1,683.60	15.55
1993	100.00	575	1321	1,995.80	18.54
1994	110.00	439	783	1,331.70	-33.27
1995	-107.00	292	627	811.90	-39.03
1996	-136.00	238	770	871.70	7.37
1997	-82.00	311	1104	1,332.90	52.91
1998	-148.00	650	711	1,212.60	-9.03
1999	-128.00	350	1656	1,878.10	54.88
2000	141.00	752	509	1,402.40	-25.33
2001	133.00	457	428	1,018.20	-27.40
2002	145.00	795	701	1,640.60	61.13
2003	143.00	580	407	1,130.20	-31.11
2004	357.00	639	3902	4,897.80	333.36
2005	1038.00	1079	6111	8,228.40	68.00
2006	1917.14	2785.53	10043	14,745.67	79.20
2007	4186.61	1318.66	11578	17,083.27	15.85
2008	3425.83	2143.63	9495	15,064.46	-11.82

المصدر: عمر عثمان زرموح، عبدالله ابراهيم فائد، مرجع سبق ذكره
الهيئة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مجموعة المطبوعات (إحصائيات 2005-2008)، www.iaigc.net.

* تم حساب قيمته من قبل الباحثين

ويمكن التعرف من خلال الجدول رقم (2) على أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية اقتصاديات دول الدراسة من خلال معرفة نسبته إلى التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي، ونسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي طوال سنوات الدراسة، حيث يظهر الجدول أن أهمية التدفق الصافي الإجمالي الوارد للاستثمار الأجنبي في ليبيا حققت طفرة وصلت إلى 91.8% من التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي، و2.6% من الناتج المحلي الإجمالي , وذلك عام 2007، مع العلم أن هاتين النسبتين أخذتا قيما سالبة خلال السنوات 1995-1999 ورياضيا يمكن القول أن التدفق الصافي الإجمالي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد لليبيا لا يساهم في المتوسط إلا بحوالي:11.57% في نمو التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي وبحوالي:0.58 % في نمو الناتج المحلي الإجمالي، وذلك خلال الفترة 1986-2008 .

أما في تونس يظهر الجدول أن أهمية التدفق الصافي الإجمالي الوارد للاستثمار الأجنبي قد حقق طفرة وصلت إلى 528.9% من التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي، و10.54% من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك عام 2007، ورياضيا يمكن القول أن التدفق الصافي الإجمالي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد لليبيا لا يساهم في المتوسط إلا بحوالي32.71% في نمو التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي وبحوالي2.46 % في نمو الناتج المحلي الإجمالي، وذلك خلال الفترة 1986-2008. وفي الاقتصاد المصري من خلال الجدول يظهر أن أهمية التدفق الصافي الإجمالي الوارد للاستثمار الأجنبي وصلت إلى 47.85% من التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي , و9.35% من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك عام 2006، ورياضيا يمكن القول أن التدفق الصافي الإجمالي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد لليبيا لا يساهم في المتوسط إلا بحوالي15.31% في نمو التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي وبحوالي2.77 % في نمو الناتج المحلي الإجمالي.

الجدول رقم(2): أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر الثابت لدول (ليبيا– مصر– تونس) خلال السنوات (1986–2008)

السنة	نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر الثابت إلى التكوين الرأسمالي الثابت %			نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي%		
	ليبيا	تونس	مصر	ليبيا	تونس	مصر
1986	4.06	3.03	18.47	0.76	0.71	3.53
1987	3.08	4.63	11.44	0.47	0.95	2.99
1988	2.67	3.16	13.67	0.43	0.61	4.54
1989	3.19	3.28	12.98	0.50	0.78	4.05
1990	3.97	2.25	10.77	0.55	0.61	3.17
1991	4.97	3.70	14.03	0.57	0.96	3.37
1992	4.90	8.38	13.82	0.52	2.45	2.73
1993	2.15	13.46	15.56	0.35	3.94	2.82
1994	2.46	11.47	7.39	0.40	2.81	1.52
1995	-3.05	6.70	5.37	-0.36	1.62	1.04
1996	-3.03	5.29	5.71	-0.41	1.21	1.14
1997	-1.89	6.70	8.01	-0.23	1.64	1.45
1998	-4.81	13.19	3.90	-0.53	3.28	0.84
1999	-3.86	6.61	8.45	-0.42	1.68	1.83
2000	3.38	14.68	2.66	0.44	3.86	0.52
2001	3.99	8.75	2.60	0.48	2.29	0.47
2002	4.93	14.86	4.56	0.68	3.78	0.83
2003	5.62	9.22	2.94	0.59	2.16	0.50
2004	11.19	9.69	29.91	1.07	2.19	4.97
2005	29.18	16.65	38.71	2.57	3.76	6.53
2006	45.08	41.29	47.85	3.78	10.54	9.35
2007	91.80	16.57	44.25	7.56	4.62	8.67
2008	56.20	528.99	29.20	4.64	6.85	5.69

المصدر: – عمر عثمان زرموح، عبدالله ابراهيم فائد، مرجع سبق ذكره

– الهيئة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مجموعة المطبوعات (إحصائيات 2005–2008)، www.iaigc.net.

2- وصف وتوصيف النموذج القياسي المستخدم:

أن الدراسات القياسية تُعنى بتحليل بيانات الواقع المعاش باستخدام نظرية الإحصاء آخذة وإلى أبعد الحدود النظرية الاقتصادية بنظر الاعتبار لتجانس وتوافق التحليل، عليه واستنادا دالة الإنتاج وأيضا إلى مفهوم المضاعف يمكن تصور نموذجا قياسيا قائما على بيانات السلاسل الزمنية للفترة 1986-2008 لمجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية باقتصاديات كل من (ليبيا-تونس-مصر) , والشكل العام للنموذج هو:

$$I_t = IL_t + IF_t$$

والشكل العام للمعادلة يمكن تصوره بالشكل الخطي التالي :-

$$Y_t = \beta_1 + \beta_2 IF_t + \beta_3 IL_t + e_t$$

حيث تمثل:

Y_t: الناتج المحلي الإجمالي ؛

IF_t : الاستثمار الثابت الأجنبي الإجمالي؛

IL_t : الاستثمار الثابت الوطني الإجمالي؛

$\beta_3, \beta_2, \beta_1$:معاملات النموذج؛

e_t: معامل الخطأ ؛

$t = 1, 2, 3 \ldots\ldots$

f : دالة

ولغرض توصيف النموذج: فإن المتغير التابع يتجسد في الناتج المحلي الإجمالي (Yt)، بينما يمثل المتغير المستقل: التكوين الرأسمالي الثابت المحلي الإجمالي (It)، ويمثل كل إضافة إلى الأصول (وسائل الإنتاج) المفضِية إلى توسيع الطاقات الإنتاجية في المجتمع أو المحافظة عليها أو تجديدها, ويشمل استثمار الوطنيين واستثمار الأجانب:

$$(I_t = IL_t + IF_t)$$

1) الاستثمار الثابت الأجنبي الإجمالي (IF_t)، ويجسد إجمالي قيمة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة وتشمل عناصر المشاركة في رأس المال وإعادة استثمار الأرباح والقروض مابين الشركة الأم وفروعها , مطروحا منها قيمة ما أُعيد من تلك التدفقات إلى الخارج[35].

2) الاستثمار الثابت الوطني الإجمالي (IL_t)، ويمثل كل إضافة من جانب الوطنيين إلى الأصول(وسائل الإنتاج) المفضِية إلى توسيع الطاقات الإنتاجية في المجتمع أو المحافظة عليها أو تجديدها.

[35] عمر عثمان زرموح وآخر، **مرجع سابق**، ص 8

3-قياس النموذج:

لاختبار أثر الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) على النمو الاقتصادي ممثلا في الناتج المحلي الإجمالي، وتقدير معلمات النموذج القياسي، تم تجميع مشاهدات جميع المتغيرات عن الفترة (1986-2008) لكل دولة من الدول الثلاث من مصادر مختلفة، تم استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) عبر البرنامج الإحصائي الجاهز (E views) لتحليل البيانات .

3-1 اختبار مدى استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات المستخدمة:

قبل القيام بعملية تقدير معلمات النموذج لابد لنا من اختبار مدى استقرارية المتغيرات الاقتصادية المستخدمة في التقدير لكل دولة من دول الدراسة وذلك تفاديا لمشكلة الانحدار الزائف ،وذلك باستخدام اختبار فليبس- بيرون (PP) كما هو موضح في الجدول رقم (3).

الجدول رقم (3) : نتائج اختبار (PP) لاستقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات المستخدمه

ليبيا						
المتغير	level			First differences		
النموذج	بدون ثابت أو قاطع	ثابت فقط	ثابت واتجاه عام	بدون ثابت أو قاطع	ثابت فقط	ثابت واتجاه عام
Y	-0.14	-1.63	-1.03	-2.32**	-2.18	-3.59**
IF	-0.63	-3.51	-1.47	-3.58***	-3.51**	-3.48*
IL	-0.73	-1.82	-1.61	-4.11***	-4.09***	-4.51***
تونس						
Y	2.18	1.63	-1.17	-7.29***	-8.2**	-9.99***
IF	-0.31	-1.46	-3.07	-7.86***	-8.28**	-9.62***
IL	-1.29	-2.93	-2.99	-2.06***	-1.89	-1.58
مصر						
Y	0.15	-1.37	-3.34	-5.59***	-5.69***	-5.53***
IF	0.43	-0.08	-1.43	-6.79***	-7.27***	-9.62***
IL	-0.77	-2.46	-2.56	-4.17***	-4.02***	-3.92***

* significance at 1%

** significance at 1% , 5%

*** significance at 1%, 5|%, 10%

إن الجدول رقم (3) يعكس لنا مدى استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية المستخدمة في الدراسة حيث يتضح لنا بأن جميع المتغيرات مستقرة بعد اخذ الفروق الأولى لها مما يعني أنها متكاملة من الدرجة (1)، وهذه النتيجة تنسجم مع ما جاءت به نظرية الاقتصاد القياسي بان اغلب المتغيرات الاقتصادية الكلية تكون مستقرة في الفروق الأولى.

3-2-نتائج التقدير:

من خلال الجدول رقم (4) يتضح أن الاستثمار الأجنبي المباشر كان له أثر ايجابي على النمو الاقتصادي في ليبيا وتونس وهو غير معنوي إحصائيا بحسب القيمة الاحتمالية (P-value) التي بلغت (0.08) و(0.21) وهي قيم أكبر من مستوى المعنوية 0.05 فزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بمقدار دولار واحد يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 11.5 دولار في ليبيا وبمقدار 9.01 دولار في تونس.

الجدول (4): نتائج التقدير الخاصة لكل دولة خلال الفترة (1986-2008)

الدولة	المعادلة المقدرة
ليبيا	$Y_t=11.5\ (IF_t)+8.48(IL_t)$ T-stat : (0.206) (23.38) P-value:(0.08) (<0.00001) R^{-2} =%98.3 D.W= 1.12 F=429.2 P-value <0.00001
تونس	$Y_t=9.01\ (IF_t)+2.72(IL_t)$ T-stat : (0.806) (5.63) P-value:(0.21) (0.00002) R^{-2} =%85.8 D.W= 1.34 F=45.15 P-value <0.00001
مصر	$Y_t=-0.36(IF_t)+1.41(ILt)+0.67(Y_{t-1})$ T-stat : (-0.17) (1.360) (3.41) P-value:(0.86) (0.19) (0.003) R^{-2} =%97.8 D.W= 1.87 Durbin's h=-0.016 F=198.2 P-value <0.00001

أما في مصر فكان الاستثمار الأجنبي المباشر ذو تأثير سلبي على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وهو غير معنوي إحصائيا حيث بلغت قيمة الاحتمالية (0.86) وهي اكبر من 0.36 دولار أي أنها غير معنوية إحصائيا ،فزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بمقدار 1دولار يؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 0.36 دولارا.

أما بالنسبة للاستثمار المحلي في دول شمال أفريقيا (ليبيا، تونس، مصر) فكان له أثر طردي (ايجابي) على النمو الاقتصادي وكانت معلمته معنوية إحصائيا إذ كانت القيمة الاحتمالية اقل من 0.05 مما يعني معنويته، فزيادة الاستثمار المحلي بمقدار 1 دولار تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمقدار 8.48 دولار في ليبيا، و2.72 دولار في تونس، و1.41 دولار في مصر.

الخاتمة:

من خلال تحليل تجربة كل من (ليبيا – تونس – مصر) في مجال تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، وبهدف قياس آثر تدفقات هذا الأخير على الناتج المحلي الإجمالي المتعلق بكل دولة تبين ما يلي:

- من خلال النموذج القياسي يتضح بان الاستثمار الأجنبي المباشر له اثر ايجابي على النمو الاقتصادي (ممثلا في الناتج المحلي الإجمالي) للدول المضيفة الثلاث (ليبيا، تونس) ويختلف هذا الأثر باختلاف المعامل الخاص لكل دولة، مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في ليبيا يعد الأكبر مساهمة في الدول الثلاثة، فزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر في ليبيا بمقدار 1 دولار يؤدي الى زيادة النمو الاقتصادي بمقدار 11.5 دولار خلال فترة الدراسة، وتأتي تونس في المرتبة الثانية فالاستثمار الأجنبي المباشر يساهم بمقدار 9.01 دولار؛
- أما في مصر، فان الاستثمار الأجنبي المباشر كان له اثر سلبي على النمو الاقتصادي، حيث انه زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بمقدار دولارا واحدا يؤدي الى انخفاض النمو الاقتصادي بمقدار 0.36 دولارا؛
- من النتائج النموذج يلاحظ أيضا بأنه أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر اكبر من أهمية الاستثمار المحلي في كل من ليبيا وتونس حيث يساهم بمقدار (8.48، 2.72) دولارا على التوالي، أما في مصر فيلعب الاستثمار المحلي دورا ايجابي فزيادته بمقدار 1 دولار تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي بمقدار 1.41 دولار خلال فترة الدراسة؛
- بالرغم من هذا الحجم من تدفق الاستثمار الأجنبي الوارد لهذه الدول الثلاث الا ا ناثره على التنمية الاقتصادية بشكل عام لم يكن كما هو مطلوب، بمعنى آخر أن كفاءة استغلال هذه الاستثمارات كانت منخفضة، وهذا يرجع بشكل أساسي إلى ضعف سياسات الاستثمار وعدم وضوح السياسة الاستثمارية.

وعلى ضوء النتائج السابقة فإن الدراسة توصي بضرورة وضع سياسة استثمارية واضحة لكل دوله للاستفادة المثلى من هذه الاستثمارات، مع مراعاة التنسيق مع الاستثمارات المحلية بما يكفل ضمان تحقيق أهداف الخطط التنموية لكل دولة.

قائمة المراجع:

مراجع باللغة العربية:

1. أبدجمان، "***الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة***"، ترجمة وتعريب: محمد إبراهيم منصور، دار المريخ للنشر، الرياض- المملكة العربية السعودية، 1999.
2. أمير حسب الله محمد، "***محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية***"، الدار الجامعية، القاهرة، 2004-2005.
3. ثريا علي حسين الورفلي، "***محددات نمو الاستثمار الأجنبي المباشر: الدروس المستفادة***"، بحوث ومناقشات المؤتمر الذي نظمته هيئة تشجيع الاستثمار تحت عنوان " نحو مناخ استثماري أفضل "، ليبيا، طرابلس، 2006 .
4. جمال محمود عطية عبيد،" ***تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي: دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري***"، رسالة دكتوراة في اقتصاديات التجارة الخارجية، غير منشورة، جامعة حلوان، مصر، 2002.
5. رضا عبد السلام،" ***الاستثمار الأجنبي المباشر كآلية لتقليص آثار سياسات التحول الاقتصادي على سوق العمل: "دروس من التجارب العالمية وخاصة التجربة الماليزية"***، دون دار للنشر، الكويت، مارس 2006.
6. رضا عبد السلام، "***محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية مع التطبيق على مصر***"، دار الإسلام للطباعة والنشر، 2002.
7. زكية أحمد مشعل، زياد محمد أبو ليلي، "***أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي : دراسة تطبيقية على الأردن***"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد23، العدد(1)، يونيو2007.
8. سرمد كوكب الجميل،" ***الاتجاهات الحديثة في مالية الأعمال الدولية***"، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، 2000.

9. عبد السلام أبو قحف،" ***اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي"*** ، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2003.

10. عبد المجيد قدي،" ***المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمناخ الاستثماري"*** ، الملتقي الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، 8-9 أفريل 2002.

11. عمر عثمان زرموح، عبدالله ابراهيم فائد،" ***أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلى لدول شمال أفريقيا (حالة ليبيا وتونس ومصر) للفترة (1986-2005)"*** ، بحوث ومناقشات المؤتمر الذي نظمه معهد التخطيط تحت عنوان " الاستثمار الأجنبي الفرص والمحاذير"، ليبيا، معهد التخطيط، طرابلس، 2007.

12. عيسى محمد الفارسي وسليمان سالم الشحومي،***"البيئة الملائمة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة للاقتصاد الليبي"*** ، المؤتمر الوطني حول الاستثمار الأجنبي في الجماهيرية العظمى، هيئة تشجيع الاستثمار، طرابلس- ليبيا، 2006.

13. محمد صالح تركي القريشي، "***علم اقتصاد التنمية"*** ، الطبعة الأولى، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2010.

14. محمد قودري،"***أثر المشروعات المشتركة في تحسين مستوي الأداء الاقتصادي"*** ، الملتقي الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية وتعظيم مكاسب الاندماج في الحركية الاقتصادية العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2001.

15. محمد قويدري،" ***تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآفاقها في البلدان النامية مع الإشارة إلى الجزائر"*** ، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2005.

16. مركز المشروعات الدولية الخاصة." ***الاستثمار الأجنبي المباشر"*** ، طبعة منقحة، واشنطن، 2005.

17. هناء عبد الغفار،" ***الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية الصين أنموذجاً"*** ، بيت الحكمة، بغداد، 2002.

Références en langues étrangères:

1. B. Sumon et al., "***Determinants of employment Growth at MNEs: Evidence from Egypt, India, South Africa, and Vietnam"***, Discussion paper No. 1272, Institute for the Study of labor, Germany, 2004
2. E. Vergnaud, "***Investissements directs étrangers analyse des tendances récentes",*** Bulletin édité par les Etudes economiques-BNPParibas, Paris, December 2005 .

3. ESCWA, "***The Role of Foreign Direct Investment In Economic Development In Escwa Member Countries "*** , U . N, New York, 2000.
4. F. Sachwald et S.Perrin, **"*Multinationales et developpement le role des politiques nationales "***, ed Magellan, Paris, 2003.
5. ***"International Investment Agreement Multilateral Framework on Investment "***, Geneva and new York March 2000,
6. Jallab Mustapha, Patrick Monnet ,Sandretto Rene (2008), **"*Foreign Direct Investment, Macroeconomic instability and Economic growth in MENA Countries*"**, working paper, June.
7. K, Hong, "***Foreign capital and Economic Growth in Korea 1970-1990 "***, 1997.
8. M. Blomstrom & A. Kokko, **"*Human Capital and Inward FDI "***, CEPR Research Network on FDI and MNC Funded by the European Commission, Paper No. 167, 2003.
9. OCDE , "**L *'investissement direct étranger au service du développement Optimiser les Avantages Minmiser les couts "***, synthese,2002.
10. Petruskevice Alina(2011), "***FDI and Development in Transition Economies ",*** working paper, Belarus State Economic University, Belarus.
11. S Mattthew**.,** **"*Does Inward Foreign Direct investment Contribute to Skill Upgrading in Developing Countries?",*** CEPA Working paper No. 8, 2002.
12. S.Thomsen, "***Southeast Asia the Rol of foreign Direct Investment Policies in Development "***, Working Papers on International Investment,OECD, 1999.
13. UNCTAD**,** **"*world Investment Report 2004: The shift Towards services "***, Geneva and new York , 2004
14. UNCTAD, "***Investment regimes in the Arab word ISSUES and policies "***, united nation, New York & Genève, 2000.
15. ***"world Investment Report 2004: The shift Towards services "***, Geneva and new York, 2004 .
16. Y.Hsing & W.J.Hsieh, "***Testing the Augmented Solow Growth Model The Case Of Taiwan "***, Risec,Vol44, NO.3, 1997.